

تخفيض الرسوم الجمركية عن ١٣٢٠ بندا ضمن اتفاقية التجارة الاردنية التركية

بدأت دائرة الجمارك اعتباراً من بداية العام الحالي تطبيق بنود المرحلة الثانية من اتفاقية التجارة الحرة الاردنية التركية والتي تشمل سلعا زراعية وصناعية وتم اعتماد ثلاث قوائم للتخفيض الجمركي بحيث يتم التخفيض التدريجي على البنود الجمركية الواردة في كل قائمة وفقاً لفترة زمنية محددة على ان تحقق هذه السلع قواعد المنشأ المعتمدة في الاتفاقية وفقاً للالتزامات الاقليمية للبلدين.

وتدرج السلع التركية تحت ثلاث قوائم حيث تضمنت الاولى ١٩٢ بندا جمركيا سيتم تحريرها جمركيا خلال ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ وتضمنت القائمة الثانية ١٣٢٠ بندا جمركيا وسيتم التدرج باعفائها من الجمرک اعتباراً من بداية العام الحالي شريطة ان تنتهي في العام ٢٠١٧، وتضمنت القائمة الثالثة ٢٥٤ بندا جمركيا يبدأ اعفاؤها في العام ٢٠١٣. واوضحت مصادر في دائرة الجمارك ان نسب تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل على السلع الصناعية المطبقة في المملكة على الواردات ذات المنشأ التركي تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة بحسب قوائم بنود الاتفاقية بين البلدين. واستتنت اتفاقية التجارة الحرة الاردنية التركية السلع الواردة في القائمة الحساسة والتي سيتم التفاوض عليها بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ وستدخل السلع الصناعية الاردنية المنشأ للسوق التركي معفاة من الرسوم الجمركية وذلك اعتباراً من تطبيق الاتفاقية. وتتص الاتفاقية على دخول السلع التركية المنشأ الى السوق الاردني خلال فترة انتقالية مدتها ٨ سنوات بدأت منذ العام الماضي، حيث تم اعتماد ثلاث قوائم للتخفيض الجمركي بحيث يتم التخفيض التدريجي على البنود الجمركية الواردة في كل قائمة. ولغرض استفادة السلع الاردنية من مزايا الاتفاقية يتعين ان تحقق هذه السلع قواعد المنشأ المعتمدة في الاتفاقية وفقاً للالتزامات الاقليمية للطرفين، فقد تم اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية البيورومتوسطية لاغراض التبادل التجاري وكذلك التصدير الى الاتحاد الاوروبي، حيث تتيح تراكم المنشأ متعدد الاطراف للدول الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي. ودعا تجار الى ضرورة تعظيم الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الاردنية التركية حيث دخلت المرحلة الثانية حيز النفاذ اعتباراً من بداية العام الحالي حيث جاء ابرام هذه الاتفاقية بين البلدين لتطوير العلاقات التجارية الثنائية بين الاردن وتركيا من خلال تأسيس منظمة التجارة الحرة التي تقع في نطاقها الرسوم الجمركية والحصص الكمية، والمواصفات والصحة والنباتية و تدابير الحماية ومكافحة الاغراق وقواعد

المنشأ والمنافسة العادلة ووضع الاحتكار وتدابير الدعم والاجراءات التعويضية. وعلى ذات الصعيد دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة ودول اتفاقية التجارة الحرة الاوروبية "الافتا" المرحلة العاشرة من بداية العام الجديد لتشمل التخفيض التدريجي على كثير من السلع الصناعية والزراعية اضافة الى الاسماك والمنتجات البحرية بحسب بنود الاتفاقية